

نمذج اصواتنا لمة بناصر قضيتنا بواسطة admin

رابطه المرأة العراقية

القت سكرتيرة فرع الرابطة في بريطانيا (د. شذى بيسراني) كلمة في ندوة □ قراءة في قانون الأحوال الشخصية

هذا نصها

اليوم، ونجد مناقشة واحدا من أهم المواضيع والذي يتعلق بأكثر من نصف المجتمع العراقي، نجد

أن النخب السياسية، المهيمنة والمتنفذة، والتي في يدها فعليا مقاليد الحكم، أيدت وعملت على إنتاج

المادة ٤١ في الدستور العراقي كبديل لقانون الأحوال الشخصية. ليس هذا فقط، فأحزاب الإسلام السياسي لا

تزال تقف ضد تعديل هذه المادة ٤١ في الدستور، وبقية معلقة ولم يجري الاتفاق على التعديلات المطروحة

(في إطار لجنة تعديلات الدستور). وبالتالي نرى من الضروري أن تكون فترة الحملة الانتخابية المقبلة،

والانتخابات القادمة في ٧ آذار، فرصة بالغة الأهمية ونقطة انطلاق لحملة فاعلة من جانب الحركة النسوية

العراقية، والمرأة العراقية بغض النظر عن انتماءاتها القومية او الدينية والمذهبية، او الفكرية، للضغط

على القوى المتنفذة في الحكم، وجميع الكيانات والائتلافات الانتخابية المتنافسة، خصوصا الكبيرة منها،

لإجبارها على تقديم تعهدات علنية للمرأة العراقية ولوضع هذه القوى على المحك، وعدم الاكتفاء بعود

وشعارات وبرامج ثبت زيفها والتكبر لها في التطبيق العملي، كما أثبتت التجربة والممارسة في ظل الحكومات

المتعاقبة منذ ٢٠٠٢. ان واقع المجتمع العراقي والكثير من القوانين النافذة لا تزال تحفل بنماذج على

التمييز الصارخ ضد المرأة العراقية وحقوقها، فضلا عن التطبيق الانتقائي لهذه القوانين والتشريعات في

ظل التمييز السائد ضدها. فقانون العقوبات في المادة ٤١ منه، على سبيل المثال، يبيح للرجل تأديب

المرأة، وهذا بعد ذاته تشريع فظ للعنف ضد المرأة يتناقض بشكل صارخ مع المواثيق والاتفاقات الدولية

التي تحرم العنف ضد المرأة. وما تزال الجرائم المعروفة بـ "جرائم الشرف" متفشية، ويبقى مرثليبو هذه

الجرائم في منجى من العقاب. وتجدر الإشارة بهذا الشأن الى ان برلمان اقليم كردستان يستعد لمناقشة مشروع قانون لوقف العنف ضد المرأة ومحاسبة المجرمين، وهي خطوة مهمة تلقي الترحيب ومن شأنها ان تحفز المرأة وحركتها الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وكل انصار قضية المرأة وفي مقدمتهم القوى الديمقراطية، على رفع الصوت عاليا وتعبئة الرأي العام من اجل تشريع قانون، في دورة البرلمان القادمة، يجرم العنف ضد المرأة في عموم العراق. ومن المفيد هنا ان نستعرض بعض الامثلة والممارسات على انتهاك حقوق المرأة في ظل غياب الضمانات الدستورية، خلال السنوات الأربع الأخيرة، في ظل هيمنة احزاب الاسلام السياسي على مؤسسات الدولة ... فهناك مثلا: المادة ٤١ في الدستور كبدل لقانون الأحوال الشخصية للسنة ١٩٥٩ ورفض التعديلات عليها منذ النساء من النزول بمفردهن في الفنادق ٢٠٠٥ تسليم أمانة الأرملة للرجل لتدبير أمورها الاقتصادية ٢٠٠٥ عزل البنات عن الأولاد في المدارس الابتدائية فرض ارتداء الحجاب في بعض دوائر الدولة تقليل المقاعد الدراسية في الجامعة بالنسبة للفتيات قوانينه منخفضة لمعاقبة الجاني في ما يسمى بـ "جرائم الشرف" .. فهل جرى معاقبة أي شخص لقتل امرأة؟ محاولة تطبيق "المحرم" على النساء من اعضاء مجلس المحافظة في محافظتي المثنى وواسط ٢٠٠٩ .. وهو الاجراء الذي لقي استنكارا واسعا واخيرا .. التعليمات التعسفية في منح جواز السفر للمرأة العراقية (والتي تتطلب موافقة "ولي الأمر" !). من خلال حديثي هذا اود التأكيد لأخواتنا جميعا على أن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة مهمة جدا وحاسمة، وهي فرصة للعمل معا من اجل إعلاء شأن المرأة في المجتمع وفرض حقوقها وانتزاع الموقع الذي تستحقه بجدارة، وهو ليس منة من أحد ... ولكنه قبل تحديد القائمة الانتخابية التي سنعطي صوتنا لها، ينبغي ان نطرح اسئلة مشروعة.. أن نتساءل: - ما هي برامج كل من هذه الكيانات السياسية والائتلافات التي ستخوض الانتخابات في ما يتعلق بالمرأة تحديدا؟ وما هي الضمانات التي تقدمها القوى المتنافسة في الحكم للمرأة بعدم مواصلة نفس النهج الذي اتبعته حتى الآن، وكيف سيختلف الأمر عما جرى في السنوات الست الماضية؟ -

ماذا قدمت أحزاب الإسلام السياسي المعهينة خلال السنوات الست الماضية للمرأة، سوى الالتفاف على قانون الأحوال الشخصية وحقوق المرأة والمكاسب التي انتزعتها عبر نضالها على مدى عقود، .. وسوى وعود زائفة حول الخدمات التي ستقدمها للأرامل والنساء عموماً في العراق. وفي ضوء الإجابة على مثل هذه الأسئلة المشروعة، ومن منظور حقوق المرأة وحرياتها، يجب أن يتحدد موقفنا من القوى السياسية المتنوعة عبر تدقيق موقفها الفعلي الملموس من المرأة.. بل واننا نعتبر ان الموقف من المرأة وحقوقها هو المحك والمعيار الذي لا يخطيء على مدى جدية القوى السياسية ومدى صدق ادعاءاتها في بناء الديمقراطية في العراق، وبناء دولة المؤسسات والقانون القائمة على مبدأ المواطنة.. أي الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. فلنعمل معاً، بإرادة وتصميم وثقة لا حد لها، ونطلق حملة واسعة تستقطب جميع الحركات والمنظمات النسوية التي نعملها قضية المرأة وحقوقها، من أجل تشكيل "لوبي" ضاغط على جميع القوى السياسية،... لمساءلة هذه القوى، خصوصاً المنتفذة منها، ماذا فعلت خلال السنوات الماضية، سواء على صعيد الحكومة او البرلمان، بالنسبة الى قضية العنف والأنتهاكات والتمييز ضد المرأة.. والموقف من الأرامل اللواتي يبلغ عددهن مليوني امرأة... لتساءل هل كانت قضية الأمتيازات التي وزعتها البرلمانيون على انفسهم وعوائلهم أهم من حماية حقوق المرأة والتشريع لتحريم العنف ضدها.. وهل كانت أهم من تقديم الخدمات والضمانات الاجتماعية للأرامل والأطفال اليتامى في العراق؟.. وماذا قدمت السلطان التشريعية والتنفيذية فعلاً للمرأة في العراق؟ فلنعمله النظر وندقق بموضوعية وجرأة وثقة في البرامج والوعود الانتخابية للقوى والكيانات السياسية، وندقق مدى صدقيتها وصدقية وعودها في ضوء التجربة الملموسة للمرأة العراقية ومعاناتها خلال السنوات الست الماضية، التي حولتها الى مواطمة من الدرجة الثانية .. علينا ان لا نكتفي بالكلمات المنمقة والصياغات الانشائية المكرورة.. يجب ان نمثل اصواتنا في الانتخابات المقبلة بشكل واعي له وقف ويقف بثبات الى جانب قضية المرأة وحقوقها الديمقراطية.. له يعمل، فعلاً لا قولاً، على انهاء كل اشكال

التمييز الجائر والمجحف بحقها، ووقف العنف ضدها وتحريمه، وإعلاء شأنها في المجتمع.

من خلال حديثي

هذا أود التأكيد لأخواتنا جميعاً على أن مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة مهمة جداً وحاسمة، وهي

فرصة للعمل معنا من أجل إعلاء شأن المرأة في المجتمع وفرض حقوقها وانتزاع الموقر الذي تستحقه بجدارة،

وهو ليس منة من أحد.... ولكن قبل تحديد القائمة الانتخابية التي سنعطي صوتنا لها، ينبغي أن نطرح

اسئلة مشروعة.. أن نتساءل:

- ما هي برامج كل من هذه الكيانات السياسية والائتلافات التي ستخوض

الانتخابات في ما يتعلق بالمرأة تحديداً؟ وما هي الضمانات التي تقدمها القوى المتنافسة في الحكم للمرأة

بعد مواصلة نفس النهج الذي اتبعته حتى الآن، وكيف سيختلف الأمر عما جرى في السنوات الست الماضية؟

-

ماذا قدمت أحزاب الإسلام السياسي المعهينة خلال السنوات الست الماضية للمرأة، سوى الالتفاف على قانون

الأحوال الشخصية وحقوق المرأة والمكاسب التي انتزعتها عبر نضالها على مدى عقود.. وسوى وعود زائفة

حول الخدمات التي ستقدمها للأرامل والنساء عموماً في العراق.

وفي ضوء الإجابة على مثل هذه الاسئلة

المشروعة، ومن منظور حقوق المرأة وحرّياتها، يجب أن يتحدد موقفنا من القوى السياسية المتنوعة عبر تدقيق

موقفها الفعلي الملموس من المرأة.. بل واننا نعتبر ان الموقف من المرأة وحقوقها هو المحك والمعيار

الذي لا يخطيء على مدى جدية القوى السياسية ومدى صدق ادعاءاتها في بناء الديمقراطية في العراق، وبناء

دولة المؤسسات والقانون القائمة على مبدأ المواطنة.. أي الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

فلنعلم

معاً، بإرادة وتصميم وثقة لا حد لها، ونطلق حملة واسعة تستقطب جميع الحركات والمنظمات النسوية التي نعملها قضية المرأة وحقوقها، من أجل تشكيل "لوبي" ضاغط على جميع القوى السياسية... لمساءلة هذه القوى، خصوصاً المتنفذة منها، ماذا فعلت خلال السنوات الماضية، سواء على صعيد الحكومة أو البرلمان، بالنسبة إلى قضية العنف والأنتهاكات والتمييز ضد المرأة.. والموقف من الأراذل اللواتي يبلغ عددهم مليوني امرأة... لتساءل هل كانت قضية الامتيازات التي وزعها البرلمانيون على انفسهم وعوائلهم أهم من حماية حقوق المرأة والتشريع لتحريم العنف ضدها.. وهل كانت أهم من تقديم الخدمات والضمانات الاجتماعية للأرامل والأطفال اليتامى في العراق؟.. وماذا قدمت السلطان التشريعية والتنفيذية فعلاً للمرأة في

العراق؟

فلنعمه النظر وندقق بموضوعية وجرأة وثقة في البرامج والوعود الانتخابية للقوى والكيانات السياسية، وندقق مدى صدقيتها وصدقية وجودها في ضوء التجربة الملموسة للمرأة العراقية ومعاناتها خلال السنوات الست الماضية، التي حولتها إلى مواطمة من الدرجة الثانية.. علينا ان لا نكتفي بالكلمات المنمقة والصياغات الانشائية المكرورة.. يجب ان نمثل اصواتنا في الانتخابات المقبلة بشكل واعٍ لمه وقف ويقف بثبات إلى جانب قضية المرأة وحقوقها الديمقراطية.. لمه يعمل، فعلاً لا قولاً، على انهاء كل اشكال التمييز الجائر والمجحف بحقها، ووقف العنف ضدها وتحريمه، وإعلاء شأنها في المجتمع.

وشكراً..